

دور بيئة الاستثمار في نمو الشركات الناشئة -دراسة حالة بعض الدول العربية

*The role of the investment environment in the growth of start up companies - A case study of some Arab countries*إبراهيم جلاب^{1*}، عبد المالك هبال²ibrahim Djellab^{1*}, abdelmalek hebal²¹ مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية، جامعة المسيلة (الجزائر)، djellab.ibrahim@univ-msila.dz² جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، abdelmalek.hebal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2025-03-30

تاريخ القبول: 2025-03-15

تاريخ الاستلام: 2025-02-02

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار والمقومات الجاذبة له، الشركات الناشئة ومصادر رأس المال المستثمر في الشركات الناشئة. ومعرفة مقومات بيئة الاستثمار لبعض الدول العربية وفقا لمؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار والذي يتكون من ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في الحرية الاقتصادية، المؤسسات والحوكمة الرشيدة، البنية التحتية بالاعتماد على بيانات تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2022 صادر عن صندوق النقد العربي.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر ومصر تتوفر على بيئة استثمارية لا تساعد الشركات الناشئة على النمو مقارنة بالإمارات، قطر والسعودية، ما يتطلب بذل المزيد من الإصلاحات.

كلمات مفتاحية: الشركات الناشئة، التمويل، بيئة الاستثمار.

تصنيفات JEL: P45, M13, F64**Abstract:**

Through this study, we aim to shed light on the conceptual framework of the investment climate and its attractive elements, emerging companies and sources of capital invested in emerging companies. And to know the elements of the investment environment for some Arab countries according to the investment environment and attractiveness index, which consists of three sub-indices: economic freedom, institutions and good governance. Infrastructure, based on data from the Arab Economies Competitiveness Report 2022 issued by the Arab Monetary Fund.

The research found that Algeria and Egypt have an investment environment that enables startups to grow compared to the UAE, Qatar and Saudi Arabia, which requires further reforms.

Keywords: Start up, Finance, Investment Environment.**Jel Classification Codes:** P45, M13, F64

1. مقدمة:

يعد الإستثمار أحد المحركات الأساسية في معظم إقتصاديات العالم نظرا للدور الهام الذي يلعبه في المساهمة لرفع وتحسين الإنتاج والقضاء على البطالة وخلق مناصب شغل جديدة ولمواكبة ذلك لابد من توفر بيئة إستثمار مستقطبة للشركات الناشئة الراغبة في توسيع أنشطتها وتحقيق نمو والتي تعتبر المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية ومن بين العوامل المؤثرة على الشركات الناشئة من مرونة قوانين العمل والاستقرار السياسي والقانوني وسهولة إجراءات المرافقة وتوفير مصادر التمويل اللازمة. وحرصت معظم الدول العربية على غرار دول العالم على توفير بيئة إستثمار جذابة للشركات الناشئة.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في التساؤل الجوهرى التالي:
هل بيئة الإستثمار الحالية ببعض الدول العربية ملائمة لدعم نمو المؤسسات الناشئة؟
يمكن تجزئة هذا التساؤل إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم مصادر رأس المال المستثمر في الشركات الناشئة؟
- هل تتوافر لدى الدول العربية محل الدراسة مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار؟
- ماهي جهود بعض الدول العربية في توفير بيئة استثمار ملائمة لنمو الشركات الناشئة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

- تحضى بعض الدول العربية بالكثير من المقومات الجاذبة للاستثمار، كما عرفت مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة.
- لدى الدول العربية محل الدراسة مستويات متدنية في معظم المؤشرات الفرعية لبيئة وجاذبية الاستثمار.

- قامت بعض الدول العربية ببذل جهود كبيرة لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة للاستثمار في الشركات الناشئة عن طريق القيام بجملة من الإصلاحات.

3.1. أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في ابراز العلاقة التي تربط بين ضرورة توفر مناخ استثمار ملائم بالدول العربية ومن بينها الجزائر لأجل استقطاب الاستثمارات في الشركات الناشئة والتي تستطيع أن تحدث تغييرا جذريا على واقع اقتصاداتها.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول لنتائج عملية حول دور بيئة الإستثمار في نمو الشركات الناشئة ببعض الدول العربية من خلال معرفة مصادر رأس المال في الشركات الناشئة والتعرف على مقومات بيئة

الإستثمار في الدول العربية، من خلال تحليل المؤشرات الفرعية لبيئة وجاذبية الاستثمار الصادرة عن صندوق النقد العربي، وتوضيح جهودها في توفير بيئة ملائمة للاستثمار في الشركات الناشئة في الدول العربية.

5.1. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض العام للمتغيرات محل الدراسة، وتحليل نتائج مؤشرات بيئة الاستثمار في بعض الدول العربية.

6.1 الدراسات السابقة:

• دراسة ريال زوينة (2015) "مناخ الاستثمار الجزائري ومحدداته" هدفت الدراسة الى معرفة أهم محددات مناخ الاستثمار في ظل العولمة الاقتصادية وطبيعة العلاقة بين هاته المحددات القدرة على جذب الاستثمارات، التعرف على وقع هاته المحددات في الجزائر وخلصت الدراسة الى أن الدولة الجزائرية باشرت إصلاحات كبرى في كل الميادين بالرغم من تحسن المؤشرات الكلية، لازالت البيئة الاستثمارية توصف على أنها غير مؤهلة.

• دراسة نبيلة قدور وحزمة العربي(2017) "التمويل برأس المال المخاطر وأهم تجاربه في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا ،المملكة المتحدة ، تونس والجزائر)"هدفت الدراسة الى التعريف بالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر وأهميته بالنسبة الى المشاريع الناشئة وإبراز أهم خصائصه، والاختلافات بين هذا النوع من التمويل وطرق التمويل الأخرى مع عرض لاهم تجارب الدول والاشارة الى تجربة الجزائر وخلصت نتائج الدراسة الى أن تجربة الجزائر متواضعة وهي في بدايتها وتحتاج الى جهود كبيرة .

• دراسة أحمد يوسف خوجة (2023) "المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية في الدول النامية" هدفت الدراسة الى معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في التنمية والبحث عن التي تعطي دورا للمؤسسة الناشئة في الدول النامية وخلصت نتائج الدراسة الى أن هذا النوع من المؤسسات اصطدم بجملة من الصعوبات تمثلت في صعوبة كسب الثقة لدى الزبائن والحصول على التمويل وكيفية دمج المخرجات في الأسواق والحصول على التمويل.

2. الإطار المفاهيمي لمناخ الاستثمار:

2.1 مفهوم مناخ الإستثمار والمقومات الجاذبة له:

إن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يرفضون توطين استثماراتهم في منطقة أو دولة ما إلا بعد فحص ما يعرف بمناخ الاستثمار.

2.1.1 مفهوم مناخ الاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجموع الأوضاع والظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، المؤسسية والقانونية التي يكمن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وهذه الظروف والأوضاع عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتعتبر هذه العوامل أو الظروف أما عناصر جاذبة أو طاردة لرأس المال.

نلاحظ من التعريف السابق أن المناخ الاستثماري عبر عن مفهوم الشامل لمجموع الأوضاع والظروف السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية (منصوري، 2013، صفحة 45).

2.2.1 مقومات مناخ الأعمال:

يرتكز مناخ الأعمال على جملة من المقومات يعد وجودها في دولة ما مؤشرا على قدرة هذا البلد على توفير بيئة أعمال ملائمة وجذابة للاستثمار مما يزيد من حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني ومن هذه المقومات نذكر (فيصل و عبد العزيز، 2011):

• **المقومات الاقتصادية:** تشمل بعض مؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الخام، وضعية ميزان المدفوعات، الدين العام، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الحكومية مثل السياسة النقدية والمالية.

• **المقومات السياسية والأمنية:** يقصد بها تلك العوامل ذات البعد السياسي والأمني والمتمثلة في:

- **الاستقرار السياسي:** وهذا من خلال خلو البلد من الاضطرابات المدنية أو النشاطات الإرهابية والحروب الأهلية.

• **المقومات القانونية والتنظيمية:** ويتجلى ذلك في توافر الاطر القانونية المناسبة لجذب الاستثمارات مثل: التشريعات الخاصة بالضرائب والرسوم، قوانين التجارة الخارجية، قوانين الاستثمار، القوانين المتعلقة بالملكية الفردية، قوانين العمل.

• **المقومات الاجتماعية والثقافية:** وهذا مثل العادات والتقاليد والأعراف المحتضنة للاستثمار أو المنفرة له إضافة إلى المستوى التعليمي، البطالة والفقر.

3. المؤسسات الناشئة:

1.3. تعريف المؤسسة الناشئة:

هناك من يعرفها أنها: شركة صممت لتنمو بسرعة، في حين أن باتريك فريديبن يرى "أن تكون شركة ناشئة لا يتعلق الموضوع بالعمر ولا بالحجم ولا بقطاع النشاط ويجب الإجابة على الأربع تساؤلات التالية: نمو قوي محتمل - تمويل ضخم - جمع التبرعات الشهيرة - وأن تكون متأكد من أن السوق جديد يصعب تقييم المخاطرة (بوالشعور، 2018، صفحة 418_431)

2.3 مميزات المؤسسات الناشئة:

- **شركات حديثة العهد:** هذا يعني أنه ليست كل شركة صغيرة ينطبق مفهوم الشركات الناشئة.
- **الشركات الناشئة شركات يافعة وأمامها خيارات:** التطور والتحول إلى شركات ناجحة، أو الزوال. (بورنان و علي، 2020، صفحة 131_148).
- **أمامها فرص النمو التدريجي والمتزايد:** بإمكانها تحقيق النمو السريع وتحقيق إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل.
- **تحتاج تكاليف منخفضة:** أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جداً مقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها في حالة نجاحها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء ومن الأمثلة على نذكر جوجل، مايكروسوفت... إلخ. (بورنان و علي، 2020، صفحة 131_148)

4. مصادر رأس المال المستثمر في المؤسسات الناشئة:

يتطلب النمو الكبير والربح للشركات الناشئة تمويلاً بنكي معتبر ومن مصادر متعددة حتى تستطيع تغطية إنفاقها على البحث والتطوير نذكر منها:

- **المستثمرون الملائكة:** يقدم أصحاب الأموال والثروات تمويل للمشاريع الناشئة الهادفة للتطور، ويتم ذلك مقابل الحصول على حصة بقيمة التمويل الممنوح للمشروع (حجاب و عيشاوي، 2019)

ويمتاز هذا النوع من التمويل بمستوى عالي جاد من المخاطرة عن ناتج عن المشاركة في الشركة المبتكرة. (Development, 2014, p. 5)

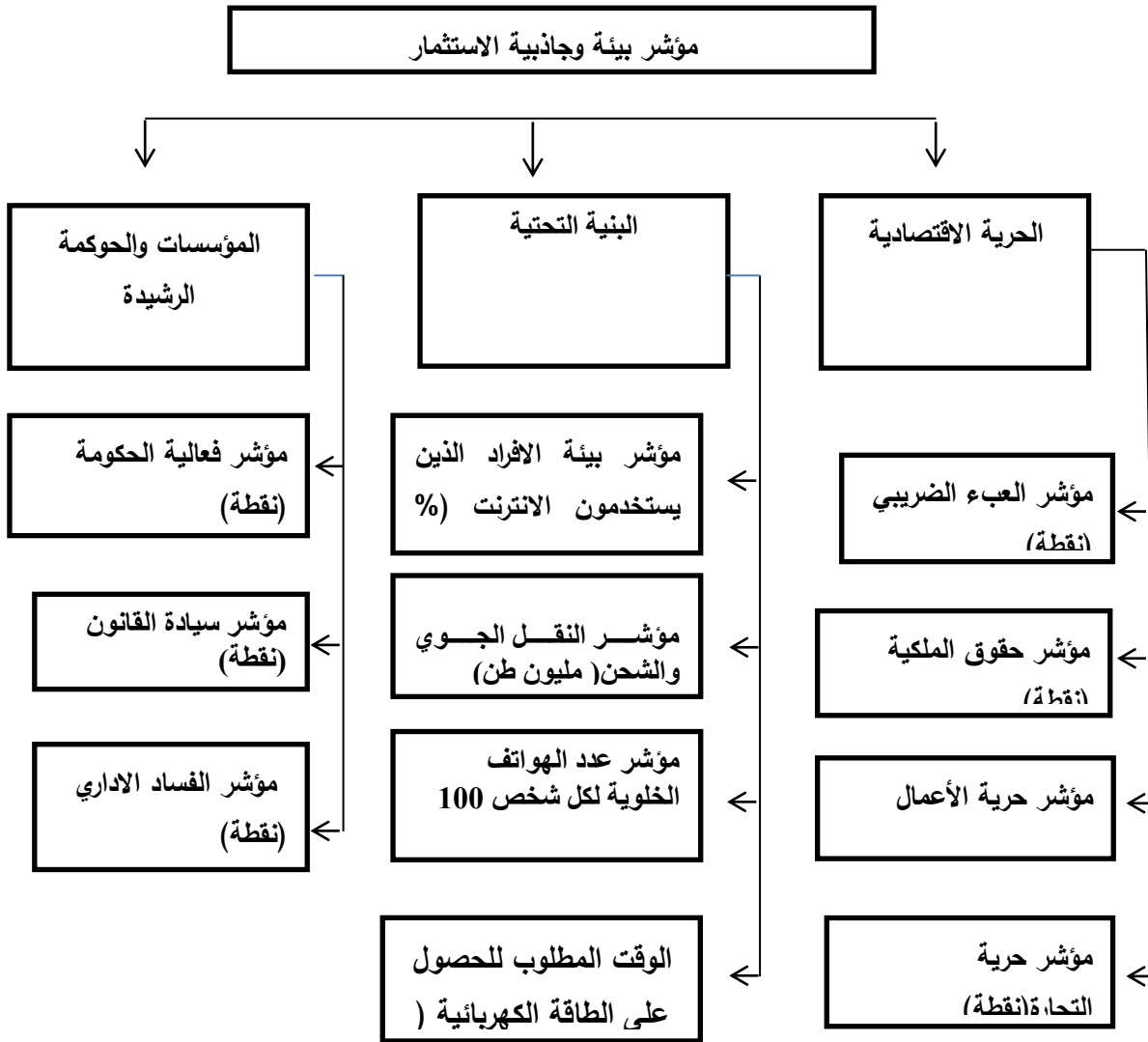
- التمويل الجماعي: وسيلة تمويل جديدة تستخدم المنصات الرقمية كوسيلة لجمع الأموال وربط الافراد الراغبين في الاستثمار والباحثين عن التمويل (ASSAS، 2015، صفحة 129).
- رأس مال المخاطر: هو أحد أساليب تمويل الشركة الناشئة من طرف شركات رأس المال المخاطر لفترة محددة أو فترات مختلفة، بجلب تمويلات من الخواص والشركات الكبرى والمؤسسات المالية لتقوم باستثمارها في الشركات الناشئة.
- رأس المال الاستثماري: يقدم هذا التمويل من طرف شركات رأس المال الاستثماري وهو التمويل المناسب لزيادة الحصة السوقية للشركة الناشئة التي تريد توسيع حصتها في السوق (الشعراني ، 2023).

5. مقومات بيئة الاستثمار وفقا لمؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار في بعض الدول العربية:

تسعى الدول إلى تسهيل الإجراءات التي تتعلق بالبنية التحتية لا سيما على صعيد توفير الطرق المعبدة والموانئ والمطارات، إلى جانب الخدمات الأخرى المتوفرة كالكهرباء، والمياه وخطوط الهاتف، إضافة إلى مكافحتها لجميع أشكال الفساد الإداري والرشاوى والمحسوبية. علاوة على قيامها بمنح حوافز مقدمة للمستثمر الأجنبي من أجل تشجيع إقامة المشاريع الاستثمارية. كل هذه الإجراءات تساهم بدرجة كبيرة في خلق بيئة حاضنة للاستثمارات الأجنبية واستقطاب رؤوس الأموال.

كما تقوم الدول من فترة إلى أخرى بتطوير وتحديث الجوانب القانونية والتشريعية التي تضمن حقوق المستثمرين وكذلك تقديم الحوافز والتسهيلات الإجرائية لإقامة المشاريع، فضلا عن توفير الموارد البشرية المؤهلة والتقنيات المساندة ويتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاث مؤشرات فرعية وفقا للشكل التالي:

الشكل رقم (01): مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 05).

1.5. مؤشر الحرية الاقتصادية: الهدف الرئيسي من احتساب مؤشر الحرية الاقتصادية هو تقييم البيئة الاقتصادية وريادة الاعمال في كل دولة بطريقة متوازنة قدر الإمكان. من جانب آخر، لا يتم قياس المؤشر لغرض شرح مكونات النمو الاقتصادي أو أي متغير تابع آخر.

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربعة جوانب رئيسية للبيئة الاقتصادية وريادة الاعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة على السياسات التجارية ويشمل قواعد القانون، حجم الحكومة، انفتاح السوق، الكفاءة التنظيمية. ويتم قياس المؤشر من خلال 12 مكونا محددا للحرية الاقتصادية، ويتم تصنيفها كل منها على مقياس من (0 إلى 100) نقطة. (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 26).

2.5. مؤشرات المؤسسات والحوكمة الرشيدة: من خلال تقرير البنك الدولي السنوي وهي تعكس مدى فعالية الحكومة والحوكمة الرشيدة وسيادة عدالة القانون، وتتراوح قيمة كل مؤشر ما بين (-2,5) و(2,5) نقطة، وبديل ارتفاع قيمة المؤشر على وجود إجراءات فعالة من طرف الدولة لمحاربة الفساد والمحسوبية للوصول إلى ما يعرف بالحوكمة الرشيدة. (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 28)

3.5. مؤشر البنية التحتية: ويشمل أربع مؤشرات فرعية وهي: البنية التحتية مثل (نسبة الافراد الذين يستخدمون الانترنت كنسبة من السكان)، الموانئ وخطوط النقل مثل (النقل الجوي والشحن (مليون طن /كم)، توزيع الطاقة الكهربائية مثل (والوصول الى الطاقة الكهربائية (بالأيام)، توافر مصادر المياه الضرورية لأي استثمار. (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 30)

4.5. تحليل مؤشرات جاذبية وبيئة الاستثمار في بعض الدول العربية وفقا لتقرير صندوق النقد العربي خلال الفترة من 2018 إلى 2021:

1.4.5. السعودية: سجلت السعودية بالنسبة للمؤشرات الفرعية للبنية التحتية أعلى حجم الشحنات خلال سنتي 2020، 2021 حيث بلغت 649 مليون طن متري، كما استحوذت على متوسط مؤشر اشتراكات الهاتف الخليوي يقدر بـ123.3 لكل 100 شخص عن الفترة من (2018-2021) وبلغ الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام) 51,5 يوم لمتوسط الفترة (2018-2021) اما بخصوص المؤشرات الفرعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد سجلت اعلى قيمة بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة خلال سنة 2021 بلغت (0.5) نقطة، كما سجلت تحسن في قيمة لمؤشر سيادة القانون خلال سنة 2020 (0.24) نقطة، وبلغت قيمة مؤشر الفساد الإداري (0.325) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021).

وبالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية فقد سجلت السعودية وفقا لمؤشر العبء الضريبي قيمة ثابتة خلال الفترة (2018-2021) قدرت (99.7 من 100) نقطة.

وبلغ مؤشر حقوق الملكية (64.85 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021). كما بلغت اعلى قيمة بالنسبة لمؤشر حرية الاعمال التجارية خلال سنة 2021 بلغت (83.5 من 100) نقطة، وسجلت تراجعا طفيفا خلال سنة 2021 بالنسبة لمؤشر حرية التجارة قدر (75.8 من 100) نقطة، مقارنة بسنة 2018 التي قدر (78.2 من 100) نقطة. (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 45).

2.4.5. الامارات: سجلت الامارات من خلال المؤشرات الفرعية للبنية التحتية لمتوسط فترة الدراسة (13,760) مليون طن متري و 197.47 لكل 100 شخص، 08 يوم متقدمة على السعودية.

اما بخصوص المؤشرات الفرعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد سجلت اعلى قيمة بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة خلال سنة 2019 بلغت (1.4) نقطة، كما سجلت تحسن في قيمة لمؤشر سيادة القانون خلال سنة 2020 (0.92) نقطة وتراجع المؤشر سنة 2021 (0.83) نقطة، وبلغت قيمة مؤشر الفساد الإداري (1.14) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021). اما بالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية فقد سجلت الامارات وفقا لمؤشر العبء الضريبي أعلى مستوياته خلال سنة 2021 قدرت (100 من 100) نقطة. وبلغ مؤشر حقوق الملكية (79.6 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021). كما بلغت اعلى قيمة بالنسبة لمؤشر حرية الاعمال التجارية خلال سنة 2021 بلغت (80.0 من 100) نقطة، وسجلت تراجعا ملحوظ خلال سنة 2021 بالنسبة لمؤشر حرية التجارة قدر (81.4 من 100) نقطة، مقارنة بسنة 2019 التي قدر (84.4 من 100) نقطة. (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 41).

3.4.5. قطر: من خلال المؤشرات الفرعية للبنية التحتية الخاصة بدولة قطر بلغ حجم الشحنات عن متوسط الفترة (2018-2021) نحو 13,768 مليون طن متري بعد الإمارات، كما استحوذت على متوسط مؤشر اشتراكات الهاتف الخليوي يقدر بـ 139 لكل 100 شخص عن متوسط الفترة من (2018-2021).

أما الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام) 55.5 يوم لمتوسط الفترة (2018-2021)، بعد الامارات والسعودية.

اما بخصوص المؤشرات الفرعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد سجلت اعلى قيمة بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة خلال سنة 2021 بلغت (1.11) نقطة وبمتوسط الفترة نحو (0.84) نقطة كمرتبة ثانية بعد الامارات (1.39) نقطة وهذا لتبنيها استراتيجية رؤية قطر 2030، كما سجلت تحسن في قيمة لمؤشر سيادة القانون خلال سنة 2020 (1.00) نقطة وتراجع المؤشر سنة 2021 (0.93) نقطة، وبلغت قيمة مؤشر الفساد الإداري (0.76) نقطة ثانية بعد الامارات (1.14) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021).

اما بالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية فقد سجلت قطر وفقا لمؤشر العبء الضريبي أعلى مستوياته خلال سنة 2020 قدرت (99.8 من 100) نقطة، كما بلغ مؤشر حقوق الملكية (67.5 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021). وبلغت اعلى قيمة بالنسبة لمؤشر حرية الاعمال التجارية خلال سنة 2021 بلغت (74 من 100) نقطة، وسجلت تراجعا متواصل بالنسبة لمؤشر حرية التجارة بعدما كان سنة 2018 (83.3 من 100) نقطة، الى (81.4 من 100) نقطة خلال سنة 2021 (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 49).

4.4.5. مصر: سجلت مصر من خلال المؤشرات الفرعية للبنية التحتية بلغ اعلى حجم الشحنات عن للفترة (2018-2021) نحو 439 مليون طن متري، كما استحوذت على متوسط مؤشر اشتراكات الهاتف

الخلوي يقدر بـ94.625 لكل 100 شخص عن متوسط الفترة من (2018-2021)، وحلت مصر في المرتبة الثالثة بعد الامارات والسعودية وفقا لمؤشر الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام) 53.0 يوم للفترة (2018-2021).

اما بخصوص المؤشرات الفرعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد سجلت مصر قيم متدنية مقارنة بالإمارات والسعودية وقطر فالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة نحو (-0.54) نقطة، كما سجلت قيمة لمؤشر سيادة القانون (-0.38) نقطة، وبلغت قيمة مؤشر الفساد الإداري (-0.65) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021).

اما بالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية فقد سجلت مصر وفقا لمؤشر العبء الضريبي أعلى مستوياته خلال سنة 2021 قدرت (86,9 من 100) نقطة، كما بلغ مؤشر حقوق الملكية (42.35 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021). وبلغت أعلى قيمة بالنسبة لمؤشر حرية الاعمال التجارية خلال سنة 2021 بلغت (71.5 من 100) نقطة، وسجلت تراجعاً متواصلاً بالنسبة لمؤشر حرية التجارة بعدما كان سنة 2018 (70.9 من 100) نقطة، الى (67.0 من 100) نقطة خلال سنة 2021 (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 53).

5.4.5. الجزائر: من خلال المؤشرات الفرعية للبنية التحتية للجزائر بلغ مؤشر النقل الجوي والشحن عن متوسط الفترة (2018-2021) نحو 21.5 مليون طن متري، كما استحوذت على متوسط مؤشر اشتراكات الهاتف الخليوي يقدر بـ81.77 لكل 100 شخص عن متوسط الفترة من (2018-2021)، وحلت الجزائر في المرتبة الأخيرة من حيث مؤشر الوقت المطلوب للحصول على الطاقة الكهربائية (بالأيام) 108 يوم لمتوسط الفترة (2018-2021).

المؤشرات الفرعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة فقد سجلت أعلى قيمة بالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة خلال سنة 2019 نحو (-0.44) نقطة، كما سجلت تحسن في قيمة لمؤشر سيادة القانون خلال سنتي 2019، 2020 (-0.78) نقطة وتراجع المؤشر لسنة 2021 (-0.82) نقطة، وبلغت قيمة مؤشر الفساد الإداري (-0.62) نقطة لمتوسط الفترة لمتوسط الفترة (2018-2021).

اما بالنسبة لمؤشرات الحرية الاقتصادية سجلت الجزائر وفقا لمؤشر العبء الضريبي نحو (73.25 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021)، كما بلغ مؤشر حقوق الملكية أعلى مستوياته خلال الفترة (2018-2021) نحو (37.9 من 100) نقطة. وبلغت قيمة بالنسبة لمؤشر حرية الاعمال التجارية (64.05 من 100) نقطة لمتوسط الفترة (2018-2021)، وسجلت تراجعاً ملحوظاً بالنسبة لمؤشر حرية التجارة بعدما كان سنة 2020 (66.3 من 100) نقطة، الى (57.4 من 100) نقطة خلال سنة 2021. ومن خلال ما سبق فان الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة في كل المؤشرات الخاصة ببيئة وجاذبية الاستثمار مقارنة بالدول العربية محل الدراسة (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 44).

6. جهود بعض الدول العربية في توفير بيئة استثمار ملائمة للشركات الناشئة.

1.6. دولة قطر: تسعى قطر باستمرار لإتاحة الفرص أمام الشركات الدولية التي تتطلع إلى ترسيخ وجودها في قطر والشرق الأوسط أو توسيع نطاق وصولها إليهما. وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال أجندة إصلاح فعالة، ومجموعة مختلفة من الموارد والكوادر، وعدد واسع من العوامل الداعمة التي تُشكل مجتمعةً المناخ الأكثر تمكينا ومواتاةً للأعمال في المنطقة.

عن طريق السماح بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات في جميع القطاعات، ضريبة على الشركات بمعدل 10%، إعفاء ضريبي على الدخل الشخصي واتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي مع أكثر من 80 دولة، عدم فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الوطن، خدمات التسجيل في مركز خدمة موحد لتبسيط عملية التسجيل التجاري، توفير خدمات قضائية دولية من قبل محكمة قطر الدولية. (تعزيز بيئة الشركات الناشئة في قطر، 2022)

2.6. الجزائر: لقد اتخذت السلطة الجزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية والمالية لإنشاء ودعم المؤسسات الناشئة لجعلها القاطرة التي تقود الانتقال بالاقتصاد الجزائري نذكر منها:

1.2.6. الإطار القانوني.

- صدور المرسوم التنفيذي 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامة المؤسسة الناشئة حيث يتمثل دورها في منح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر، وحاضنة أعمال وتحديد مهامها وتشكيلاتها وسيرها وتكون هذه اللجنة تحت وصاية الوزير المكلف بمؤسسات ناشئة.

- صدور القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 على مستوى مؤسسات التعليم العالي والمتضمن كيفية الحصول على شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة الاختراع بالنسبة للطلبة الجامعيين.

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة والمعروفة بـ: -الجيريا فاننور- كآلية لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة.

- إعادة تنظيم دور حاضنات الأعمال من خلال التأكيد على أن تلعب دور كبير في احتضان المشاريع المبتكرة ومرافقة ودعم المؤسسات حديثة المنشأ هذا ما تضمنه القانون التنفيذي 20-254 السابق الذكر.

2.2.6. الدعم المالي:

• بموجب المادة 131 من قانون المالية 2020 تم استحداث الصندوق الوطني لتمويل المشاريع الناشئة، ولقد تم الاعلان الرسمي من طرف الحكومة عن انطلاق الصندوق خلال الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة " ألجيريا ديسرابت " أكتوبر 2020.

• التحفيزات المالية التي تضمنها قانون المالية 2020 من خلال تمديد الاعفاء الممنوح في مجال الضريبة على أرباح الشركات لفائدة الشركات الناشئة ليشمل الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الاجمالي مع تحديد مدتها ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط.

3.6.السعودية: لقد شهدت المملكة العربية السعودية زيادة قوية في نسبة عدد الشركات الناشئة خلال الفترة من عام 2017 إلى عام 2022 قدرها 87%، واحتلت المملكة المرتبة الثانية في دول المجلس التعاون الخليجي في ريادة الأعمال وهذا بفضل الارتفاع القياسي في تدفق تمويل رأس المال الاستثماري. وحددت رؤية 2030 التي وضعتها القيادة السعودية للارتقاء بريادة الأعمال مجموعة من الأهداف منها:

• الوصول إلى المواهب والكفاءات: توظيف المواهب والكفاءات المحلية وتنمية قدراتها خاصة في مجال الصناعات والقطاعات الموجهة نحو المستقبل

• الإصلاحات التنظيمية: وضعت المملكة في إطار رؤية 2030 هدفًا طموحًا لرفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35%، مؤكدة التزامها بترسيخ منظومة أعمال ريادة مزدهرة. ولهذا أقرت الحكومة السعودية مجموعة من المبادرات المهمة التي تستهدف تعزيز نمو القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والارتقاء ببيئة الأعمال بشكل عام.

• الوصول إلى التمويل: حتى مع تراجع الاقتصادي العالمي، زاد التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري للشركات الناشئة السعودية بزيادة سنوية قوية بلغت نسبتها 72%. ويعزى هذا النمو بشكل كبير إلى دعم المستثمرين المؤسسيين من القطاعين العام والخاص. كما شهد قطاع التمويل في المملكة العربية السعودية

نموًا فوق المتوقع ببلوغه أعلى مستوى عند 987 مليون دولار أمريكي في عام 2022، مقارنة مع عام 2018 حيث بلغ 59 مليون دولار أمريكي.

• تطوير عوامل تمكين منظومة ريادة الأعمال: شهدت المملكة العربية السعودية موجة قوية من البرامج الجديدة الداعمة لريادة الأعمال في مختلف مراحل الاستثمار من خلال الاستعانة

برامج مسرعات وحاضنات الأعمال والتجارب الناجحة لشركات الناشئة الناجحة في جميع أنحاء العالم (نمو ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية:أفاق التحول، 2023).

7. النتائج:

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

- ✓ أصبحت الشركات الناشئة تلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول العربية.
- ✓ نظرا لضعف الشركات الناشئة أمام احتلال مكانة لها في السوق ولصعوبة الحصول على الدعم اللازم للنمو تعمل بعض الدول العربية على غرار الجزائر على تطوير أنظمة الدعم اللازمة.
- ✓ مازالت الجزائر ومصر بعيدة عن توفير البيئة الجاذبة للاستثمار في الشركات الناشئة من خلال دراسة مؤشرات بيئة وجاذبية الاستثمار مقارنة بالإمارات، قطر والسعودية.

8. خاتمة:

أصبحت الشركات الناشئة (start up) ذات أهمية كبيرة للاقتصادات العربية من خلال دفع عجلة التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وعملت هذه الأخيرة إلى توفير بيئة عمل ملائمة لها لتنمو بشكل سريع، ومازالت الجزائر ومصر رغم المجهودات المبذولة بعيدة عن توفير البيئة الاستثمارية المشجعة لنمو الشركات الناشئة وفقا للمؤشرات الفرعية لبيئة وجاذبية الاستثمار، مقارنة بالإمارات، السعودية، قطر.

وعليه وبغية مضاعفة الجهود لتوفير مناخ جاذب للاستثمار في الشركات الناشئة في الدول العربية يمكن أن نقترح التوصيات التالية:

■ وجود إرادة سياسية قوية لدى صناع القرار في الدول العربية وهذا من خلال تبني التوجه نحو الاستثمار في هذا الشكل من المؤسسات الاقتصادية وخاصة مساعدة فئة الشباب ذوي الأفكار المبتكرة والمبدعة في شتى المجالات وجميع القطاعات خاصة منها طالبة الجامعات والمعاهد التعليمية.

■ تحسين الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية وهذا من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية وتنويع مصادر الدخل القومي، بالإضافة إلى ضرورة وضوح السياسات الاقتصادية خاصة في فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في شتى المجالات والقطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تكون فضاء خصب لنشاط الشركات الناشئة.

▪ ضرورة تهيئة الأطر القانونية والادارية التي تساعد على خلق بيئة جاذبة للاستثمار الجريء في الشركات الناشئة والتفعيل الميداني لما ما هو موجود من قوانين تصب في هذا المجال.

9. الاحالات و المراجع:

- الزين منصوري. (2013). تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية (الإصدار 1). الاردن، الاردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- الشمراني هاني. (25 06، 2023). مصادر لتمويل الشركات الناشئة. تاريخ الاسترداد 01 10، 2023، <https://fifreedomtoday.com/5-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D9%84/>
- تطوير نظام بيئي ملائم يشجع على خلق المؤسسات الناشئة ودعمها. (11 04، 2022). تاريخ الاسترداد 15 07، 2023، من <https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%8A%D8%B4%D8%AC%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE%D9%84%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%>
- تعزيز بيئة الشركات الناشئة في قطر. (05 10، 2022). تاريخ الاسترداد 12 05، 2023، من <https://www.invest.qa/ar/why-Qatar/supporting-environment>
- شريفة بوالشعور. (01 05، 2018). دور حاضنات الاعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start up دراسة حالة الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، 04(02)، صفحة 418_431.
- صندوق النقد العربي. (2023). تنافسية الاقتصادات العربية.
- عيسى حجاب ، وهيبه عيشاوي . (2019). دور المستثمرين الملائكة في تمويل المشاريع المقاولاتية دراسة حالة أوروبا خلال الفترة (2013-2016). مجلة البحوث الاقتصادية/المتقدمة، 4(2)، صفحة 25.23.
- قورمي فيصل، و قرفي عبد العزيز. (2011). تقييم المناخ الاستثماري وأثره في تشجيع ونجاح المبادرات الفردية. آليات دعم ومساندة المؤسسات في الجزائر. الجزائر : جامعة الجزائر .
- مصطفى بورنان، صوني علي. (21 05، 2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة. مجلة دفاتر اقتصادية، 11(01)، صفحة 131_148.
- نمو ريادة الاعمال في المملكة العربية السعودية:أفاق التحول. (24 04، 2023). تاريخ الاسترداد 15 09، 2023، من <https://www.rolandberger.com/ar/Insights/Publications/The-Rise-of-Entrepreneurship-in-Saudi-Arabia-A-Transformative-Landscape.html>
- ASSAS, J. p. (2015). Start it up(2015), guide a la création dune entreprise association. Paris, France.
- Development, I. B. (2014). creating Your Own Angel Investor Group,A Guide for Emerging and Frontier Markets.